

السيد العميد
شوقي الطيب
رئيس هيئة مكافحة الفساد

الموضوع : فتح تحقيق وتتبعات في خصوص رخصة مقطع صناعي لمواد المقاطع بجبل فضلون - القفي - السبيخة ولاية القيروان

حيث أن العارضين المذكورين أعلاه ومئات المتساكنين من منطقة القفي من معتمدية السبيخة ولاية القيروان والقاطنين بمحيط جبل فضلون طبقا للقائمة المرافقة لهذا، كانوا قد تفاجؤوا في المدة الأخيرة باعتزام احد الأشخاص في الشروع في استغلال مقطع صناعي لاستخراج مواد المقاطع بمختلف أنواعها.

وحيث نفيد الجنب طبقا لما جاء بشكاية الأهالي لدى السلط الجهوية والمركزية وطبق معاينة عدل التنفيذ أن جبل فضلون موضوع "رخصة المقطع" ملاصق تماما لمساكن الأهالي ويمثل منظومة بيئية حساسة وهشة كما يمثل مصدر الرزق الوحيد للمتساكنين حيث يستغلونه في تربية النحل وتقطير الزيوت الطبية (الاكليل، الزعتر، الشيح) والمكان الوحيد لرعي مواشهم كما انه ملاصق للمنطقة السقوية التي تبعد عن موقع المقطع حوالي 500 متر، كان قد استثمرت فيها الدولة مئات الاف الدنانير وهي تسمح حوالي 95 هكتار بها الاف أشجار الزيتين والأشجار المثمرة والزراعات الورقية هذا فضلا على تعهد وزارة الفلاحة والموارد المائية بتشجير الغابة والمحافظة على توازنها البيئية في اطار التعاون التونسي الألماني من اجل خلق مواطن شغل وتثبيت المتساكنين بالمنطقة الغابية.

وحيث تم منح احد المقاولين رخصة مؤقتة من طرف وزارة التجهيز والإسكان بناء على مراسلة في الموضوع من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في تمكين هذا الأخير من تهيئة المكان واعداده في انتظار الحصول على الترخيص النهائي.

وحيث لا يخفى على الجنب ان هذه الرخصة المؤقتة التي ينتهي اجلها بتاريخ 2018/04/14 لا تمكن المستثمر من الانطلاق في الاشغال والاستخراج وهو ما قام به وللأسف الشديد حيث انه ركز مجموعة من الجرافات والآليات وانطلق في قلع أشجار الصنوبر الحلبية والعرعار والشيح والاكليل...، وغيرها من الأشجار والشجيرات الغابية كما انطلق في استخراج الحجارة؟

وحيث ان الرخصة المؤقتة وواقع الحال وطبيعة المنطقة مخالفة تماما لمقتضيات القانون عدد 20 لسنة 1989 والمؤرخ في 1989/02/29 والوامر التطبيقية المتممة له وكراسات الشروط فضلا على انها مخالفة تماما للجوانب والشروط المعنية بالقانون المذكور وخاصة الواقع البيئي والفلاحي للمنطقة كما يتعارض مع الفصل 45 من دستور البلاد والمتعلق بالحق في بيئة سليمة.

وحيث يستشف من هذه الرخصة المؤقتة بانها تمت في ظروف وملابسات مشوبة بالفساد من قبل السلط الإدارية التي منحتها.

وحيث نطلب من سيادتكم باعتباركم سلطة مختصة في البحث والتحقيق بان تتعهدوا بالملف لكشف كل الحقائق والاخلالات والتجاوزات ان وجدت، احتراماً لسيادة القانون وسلامة الإجراءات سيما وان هناك بعض الإدارات الجهوية عبرت عن رفضها المطلق لمنح هذه الرخصة اعتباراً لكل ما ذكر أعلاه،

وحيث نطلب منكم بكل الحاح الإسراع في مباشرة الملف على الوجه الاكمل سيما وان الوضع الاجتماعي محتقن جدا اذ ان أهالي المنطقة رافضين تماما اسناد هذه الرخصة اعتباراً للاخلالات المذكورة خاصة وان المستثمر باشر تشكيات وتتبعات جزائية امام المحاكم لملاحقة مئات المواطنين.

تقبلوا سيدي رئيس الهيئة جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

عن أهالي المنطقة الأستاذ الطاهر يحي المحامي لدى التعقيب.

محل مخابراته بمكتبه الكائن بـ 23 نهج مرسيليا - تونس

الهاتف: 98954151

92033984

المصاحب:

- عريضة الى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة .
- عريضة الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية .
- عريضة الى السيد وزير التجهيز والإسكان.
- محضر معاينة من طرف عدل منفذ